الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.45

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس : السيدة ميسكيتا بورخيس .....(تيمور – ليشتي)

ثم : السيد براون (نائب الرئيس) ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-64905 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/69/53 و A/69/53/Add.1)

١ - السيد اندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، عرض تقرير المجلس (A/69/53 و A/69/53/Add.1) فقال إن الوضع العالمي كان صعبا في عام ٢٠١٤، حيث كان هناك العديد من الأزمات والنزاعات، انخرطت في بعضها جهات فاعلة من غير الدول. وأضاف أن المجلس عقد ثلاث دورات عادية، وثلاث دورات استثنائية ونظر في ٢١٥ تقريرا. وعقد ٥٧ حوارا تفاعليا مع المكلفين بولايات المعنيين بقضايا مواضيعية وحالات قطرية في إطار الإجراءات الخاصة و ٢٢ حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن قضايا مختلفة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحالة في شرق أوكرانيا وجنوب السودان. ومضى قائلا إن حوالي ١٣٠ مسؤولا حضروا الدورات العادية، وشارك ما يقارب ٠٠٠ ٨ مندوب في الـ ٥٠٠ نشاط مواز.

٢ - واسترسل قائلا إن الدورة الاستثنائية الأولى عقدت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بناء على طلب المجموعة الأفريقية، للنظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجرى بعد ذلك تعيين خبير مستقل لرصد الحالة ودعم الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار. وواصل حديثه قائلا إن المجلس اجتمع في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ لمناقشة الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بناء على طلب منظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية. وأشار إلى أنه نتيجة لتلك الدورة، أنشأ المجلس لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأوضح أنه جرى تعيين أعضاء اللجنة وهي الآن في المراحل الأولى من التحقيق. ومضى قائلا إن الدورة الاستثنائية الثالثة عقدت في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للنظر في حالة حقوق الإنسان في العراق في ما يتصل بالدولة الإسلامية في العراق والشام. وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبتها جهة فاعلة من غير الدول، فقد تقرر إيفاد بعثة تقصي حقائق تابعة لمفوضية حقوق الإنسان إلى العراق، على سبيل الاستعجال.

٣ - واسترسل قائلا إنه أنشئت أيضا، على مدار العام، هيئات للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في إريتريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا. وأضاف أن المجلس جدد ٣١ ولاية قائمة للمكلفين بها، واستحدث ولايتين جديدتين كلف بهما: المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمقرر الخاص المعني بالأثر السلبي الناجم عن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في ما يتعلق بالتمتُّع بحقوق الإنسان.

٤ - وواصل حديثه قائلا إن المجلس رصد عن كثب، في اجتماعاته العادية الثلاثة، الحالة في إريتريا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وسري لانكا، والسودان، والصومال، والعراق، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وميانمار، واليمن. وأشار إلى أنه جرى النظر في حالة حقوق الإنسان في ما مجموعه ٥٧ دولة من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومضى قائلا إن جميع الدول المعنية شاركت وجرى تمثيلها على مستوى وزاري أو أعلى منه، مما يشير إلى أن الاستعراض الدوري الشامل أصبح جزءا لا يتجزأ من نظام حقوق الإنسان.

٥ - وقال إن المجلس اعتمد ١٠٦ قرارات، و ٦ إعلانات و ٤ مقررات. وأوضح أن ٣٥ في المائة من تلك المقررات والقرارات قد اعتمدت بتصويت مسجل. وأضاف أنه جرى تشجيع مقدمي المشاريع على الانخراط في حوار مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الجهات المعنية لكي يتسنى اعتماد نسبة مئوية أكبر من النصوص بتوافق الآراء. وأردف قائلا إن عدة قرارات تتضمن توصيات محددة إلى الجمعية العامة. ومضى قائلا إن مجلس حقوق الإنسان جدد في القرار ٢٥/٣٠ المتعلق بمتابعة تقرير بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة توصيته بأن تظل الجمعية العامة على علم بالمسألة إلى أن تقتنع بأنه أُتخذت إجراءات مناسبة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة استقصاء الحقائق. واسترسل قائلا إن المجلس دعا، في القرارين ٢٥/٣٣ و ٢٦/١ المتعلقين بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، رئيس الجمعية العامة والميسر الذي يعمل معه إلى المشاركة في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان وإلى النظر في مشروع برنامج أنشطة العقد واعتماده. وأخيرا، أوصى المجلس، في القرار ٢٦/١٠ بأن تعلن الجمعية العامة يوم ١٣ حزيران/يونيه يوما دوليا للتوعية بالمهق.

٦ - وواصل حديثه قائلا إن الآثار المترتبة في الميزانية على النصوص الـ ١١٤ المعتمدة بلغت ٣٠ مليون دولار، مما يمثل زيادة تتراوح بين ٦٠ و ٧٥ في المائة مقارنة بميزانيات السنوات السابقة. وأردف قائلا إن مفوضية حقوق الإنسان لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وهي تتطلب على سبيل الاستعجال زيادة في التمويل تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة. ومضى قائلا إن أكثر من نصف موارد المفوضية تنفق على الولايات التي يعتمدها المجلس وأن ثلثي ميزانيتها يمولان من التبرعات. واسترسل قائلا إن مجلس حقوق الإنسان هو إلى حد ما ضحية نجاحه: فعدد القرارات والمقررات والأفرقة والحوارات التفاعلية يتزايد باستمرار، كما أن حجم العمل يزداد بصورة هائلة. وأشار إلى أن المجلس ومختلف الجهات المعنية تشعر بالقلق إزاء الحالة وتعتزم تعديل أساليب عمل المجلس من أجل تحسين قدرته على التعامل مع الحالات الطارئة والحالات الجديدة. ودعا الدول الأعضاء إلى النظر في هذه المسألة طوال فترة ولايته.

٧ - واختتم حديثه قائلا إنه بادر، خلال العام الماضي، بالسفر إلى نيويورك بعد كل دورة من أجل ضمان أن يكون مكتبا الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف مطلعين بشكل جيد وعلى قدم المساواة على عمل المجلس، أملا في القضاء على أي صعوبات أو حالات سوء تفاهم يمكن أن تؤدي إلى تأجيل اعتماد مجلس حقوق الإنسان للتقارير التي تقدمها الجمعية العامة.

٨ - السيدة لوف (سويسرا): سألت عن التدابير التي يمكن اتخاذها لمواصلة تحسين أساليب عمل المجلس، والتي ينبغي تكييفها لمراعاة تزايد أنشطته. وأضافت أن لوفد بلدها اهتماما خاصا بمعرفة كيف يمكن لدورات تتعاظم جداول أعمالها بشكل مطرد أن تدار على نحو أفضل. واختتمت حديثها قائلة إن الوفد سيسعده أيضا سماع أفكار الرئيس في ما يتعلق بكيفية مواصلة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني ذات الأهمية الأساسية في عمل المجلس، في ضوء تزايد أعمال التخويف والانتقام ضد ممثلي المجتمع المدني الذين يتعاونون مع تلك الهيئة.

٩ - السيد باريغا (ليختنشتاين): قال إنه تم في الماضي التوصل إلى تفاهم يتعلق بتقسيم العمل بين مجلس حقوق الإنسان، والجلسات العامة للجمعية العامة، واللجنة الثالثة، وتساءل عما إذا كانت لرئيس مجلس حقوق الإنسان أي أفكار حول الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ذلك التفاهم. وأردف قائلا إنه يجب تمويل جميع أنشطة مفوضية حقوق

الإنسان الصادر بها تكليف من هيئات حكومية دولية مثل مجلس حقوق الإنسان من الميزانية العادية، واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده يهمه سماع آراء الرئيس حول كيفية تحقيق ذلك، مع مراعاة أن عملية الميزانية لا تركز على أنشطة حقوق الإنسان، بل تشمل أنشطة الأمانة العامة بكاملها.

١٠ - السيدة كوروا (البرتغال): قالت إن وفد بلدها يرحب بالجهود الرامية إلى تحسين الصلات بين الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وأوضحت أن وفد بلدها يعتقد اعتقادا راسخا أن بإمكان المجلس أن يساعد الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وسألت عما يمكن عمله للتأكد من استمرار الاستعراض الدوري الشامل، الذي يؤدي دورا مفيدا في تحسين حماية حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، في الإسهام في تحسين حالة حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. ومضت قائلة إن وفد بلدها، بوصفه من مؤيدي مشاركة المجتمع المدني الحرة في أعمال المجلس، يود أيضا سماع آراء رئيس المجلس حول ما يمكن أن يقدمه المجلس والدول الأعضاء فيه أكثر مما قدم لتوفير بيئة حرة ومواتية لمشاركة المجتمع المدني في أنشطة المجلس. واختتمت حديثها قائلة إن بلدها، بوصفه عضوا منتخبا حديثا في المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، يتطلع إلى أداء دور أشد حسما وإلى دعم المجلس في إعمال حقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

١١ - السيد ربيع (المغرب): قال إنه يوجد نقص في الإبلاغ عن عمل المجلس على الصعيد المحلي، حيث أن وسائط الإعلام نادرا ما تكون حاضرة في المناقشات. وسأل كيف يمكن للمجلس زيادة إبراز صورته على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تحسين أثره على أرض الواقع. وسأل أيضا عما إذا كان للعدد الكبير من القرارات والأفرقة والإجراءات الخاصة التي يتناولها المجلس كل سنة أثر على مدى فعاليته، وما هي التدابير المزمع اتخاذها لتصحيح أية مشاكل.

١٢ - السيدة ميلر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي) أكدت من جديد دعم وفد الاتحاد لمجلس حقوق الإنسان، ورحبت بجهوده الرامية إلى إقامة روابط أوثق بين المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن وفد الاتحاد يقدر موضوعية المجلس وفعاليته حق قدرهما، وكررت تأكيد أهمية تحقيق العالمية والمساواة في المعاملة بين جميع البلدان في تقييم أوضاع حقوق الإنسان. وأشارت في هذا الصدد إلى أن وفد الاتحاد سيكون سعيداً بمعرفة كيف يمكن زيادة الدعم لمتابعة الاستعراضات الدورية الشاملة. واختتمت حديثها قائلة إنه قد يكون من المهم الاستماع إلى مزيد من التفاصيل عن كيفية تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المتعاونين مع الجماعات المعنية بحقوق الإنسان، أفرادا وجماعات، من التخويف والأعمال الانتقامية، لا سيما في ضوء العدد الكبير من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين عينهم المجلس أو جدد ولاياتهم في عام ٢٠١٤.

١٣ - السيدة امبالا إيفينغا (الكاميرون): قالت إن المجلس كثيرا ما يعالج قضايا خلافية أو يواجه معارضة سياسية لعمله. واستدركت قائلة إن بالرغم من هذه الصعوبات، فإن رئيس مجلس حقوق الإنسان يسعى باستمرار إلى التوصل إلى اتفاقات وإلى إجراء حوار جيد بين الأطراف. واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها يرحب بالجهود المثمرة التي يبذلها الرئيس من أجل تعزيز العلاقات المؤسسية بين مكتبي الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف كما أنه مهتم بسماع نصائحه بشأن كيفية زيادة تحسين تلك العلاقة.

١٤ - السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المجلس يواصل القيام بعمل هام في ما يتعلق بالحالات القطرية والقضايا المواضيعية، ولكن وفد بلدها

يشعر في نفس الوقت بالقلق إزاء تزايد عدد الولايات والقرارات، ولا سيما في ما يتعلق بأثرها على قدرة الدول الأعضاء الصغيرة على المشاركة في جميع أعمال المجلس. وأردفت قائلة إن وفد بلدها سيسعده الاستماع إلى الكيفية التي يمكن بها معالجة تكاثر القرارات، وعلى وجه التحديد ما إذا كان للرئيس أي أفكار عن كيفية التعامل مع القرارات على أساس مرة كل سنتين، للتأكد من أن بإمكان جميع أعضاء المجلس المشاركة في عمله. واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها مهتم أيضا بالاستماع إلى أي نصائح قد تكون لدى الرئيس حول أفضل طريقة يمكن أن يتفاعل بها المجلس مع الأزمات في مختلف أنحاء العالم، غير عقد الدورات الاستثنائية.

١٥ - السيد أو كونيل (أيرلندا): قال إن وفد بلده يدين أعمال الانتقام والتخويف ضد ممثلي المجتمع المدني المنخرطين مع مجلس حقوق الإنسان والذين يتعاونون مع آليات حقوق الإنسان، ويرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس لحماية وصون الفضاء الذي يقدمون فيه إسهاماتهم الأساسية. وأضاف أن وفد بلده سيسعد بمعرفة كيف يمكن للدول الأعضاء أن تواصل تشجيع المشاركة الشاملة لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جميع المناطق في أعمال المجلس وفي إجراءاته الخاصة، حيث أن ذلك هو أساس العمل الناجح.

١٦ - السيد اندونغ إيلا (مجلس حقوق الإنسان): قال إن من المستصوب جدا النظر في السبل الكفيلة بتحسين أساليب عمل مجلس حقوق الإنسان لكي يأخذ الطوارئ والحالات الجديدة في الاعتبار. وأشار إلى أن عدد المقررات والقرارات والإجراءات الخاصة وتوصيات الاستعراضات الدورية الشاملة يتزايد باستمرار. وأوضح أن بلدا واحدا تلقى ٣٠٠ توصية في عام ٢٠١٤، وأنه سيكون من الصعب جدا تنفيذها جميعا في غضون أربع سنوات. وأضاف أن جدول الأعمال مثقل بالبنود، وأن من الصعب للغاية أن ينجز المجلس عمله، مع عقد الاجتماعات باستمرار من التاسعة صباحا إلى السادسة مساء خلال الدورات.

١٧ - واستدرك قائلا إن المقترحات المتعلقة بتحديث أساليب العمل يجب أن تأتي من الدول الأعضاء إذا أريد لها أن تكون ناجحة. ومضى قائلا إنه جرت مراجعة جزئية لأساليب العمل في عام ٢٠١١ وستجري مراجعة أخرى في عام ٢٠١٦ وإن الشكاوى المتعلقة بأساليب عمل المجلس تأتي من جهات عديدة، ليس فقط من داخل المجلس ولكن أيضا من اللجان الاستشارية وغيرها من المجموعات التي تشارك في أنشطته، بما في ذلك تعيين المكلفين بولايات. وأردف قائلا إن من الصعب إدخال تغييرات على هيئات مثل مجلس حقوق الإنسان، ولكن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار ويجب تحسينه.

١٨ - وواصل حديثه قائلا إن الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان يدعم الجهود التي يبذلها المجلس لضمان أن يكون المجتمع المدني قادرا على المشاركة في أعمال المجلس. وأضاف أن المجلس، على عكس هيئات أخرى تعمل في الميدان، يتبع نهجا ابتكاريا يقوم على الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان ويعمل بعناية في مواجهة التخويف والأعمال الانتقامية التي كثيرا ما يواجهها أفراد تلك المنظمات نتيجة لانخراطها مع المجلس. وأشار إلى أنه جرت معالجة هذه المسألة في قرار مجلس حقوق الانسان ٢٤/٢٤ المتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. ورحب بالمشاورات غير الرسمية الجارية بشأن ذلك القرار، وأعرب عن أمله في أن تتم العملية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

١٩ - وأردف قائلا إن الحالة المالية معقدة وإنه لا يوجد لديه حل سحري. واستدرك قائلا إنه ينبغي، كمبدأ عام،

تجنب التبرعات لأنه لا يمكن التنبؤ بها كما يمكن أن تكون وراءها خطط خفية. ولذلك اقترح زيادة بـ ٣ إلى ٥ في المائة في ميزانية المفوضية، التي تمول مجلس، بغية الحفاظ على استقلالية المجلس ومصداقيته وعالميته.

٢٠ - وفي ما يتعلق بالعلاقة بين مكتبي نيويورك وجنيف، قال إنه بدأ تلك السنة في مد الجسور بالسفر بانتظام إلى نيويورك من أجل إبقاء الجمعية العامة على علم بأعمال المجلس وإنه يعتزم أن يطلب من خلفه مواصلة هذه الممارسة. ومضى قائلا إن سوء الفهم يمكن أن ينشأ عندما لا يكون لدى الذين في مكتب نيويورك جميع التفاصيل عما يحدث في جنيف من مناقشات وحوارات واجتماعات غير رسمية ومفاوضات بشأن مشاريع القرارات.

٢١ - وفي ما يتعلق بزيادة إبراز عمل المجلس للعيان، قال إنه ما انفك يشير على الزوار من كبار الشخصيات بإعلام المجلس بأنشطتهم وبما أحرزوه من تقدم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في بلدانهم. واستدرك قائلا إن العدد الكبير من الأنشطة في جنيف يجعل من المستحيل إيلاء جميع المسائل نفس القدر من الاهتمام. وأوضح أن الاجتماعات المخصصة للتراعات، مثلا، تحظى في كثير من الأحيان بالأولوية على حساب الاجتماعات الأخرى. وأشار إلى أنه قد يكون من المناسب النظر في هذه المسألة في سياق التغييرات في أساليب العمل. واختتم حديثه قائلا إن انتهاكات حقوق الإنسان في بلد ما تسترعى قدرا كبيرا من الاهتمام، ولكن ينبغي أيضا تقديم معلومات عن التقدم المحرز في البلد.

٢٢ - السيدة فلوريس هيريرا (بنما): قالت إن المنظمات غير الحكومية تؤدي دورا هاما في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها عن طريق تقديم التقارير البديلة، وتعميم التوصيات، ورصد تنفيذ الدول لتوصيات مجلس حقوق الإنسان وهيئات المعاهدات. وأضافت أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تكفل احترام حقوق الإنسان، وأن تشارك في آلية الاستعراض الدوري الشامل وأن تنفذ التوصيات والملاحظات الناتجة عن ذلك. واختتمت حديثها قائلة إن بنما تأمل أن تكون قادرة على الاستمرار في زيادة مساهمتها في عمل مجلس حقوق الإنسان، وترحب بزيادة مشاركة المجتمع المدني وبإنشاء الفضاء اللازم لتلك المشاركة.

٢٣ - السيد لازاريف (بيلاروس): قال إن بعض الدول يواصل ممارسته المتمثلة في فرض نهجه المتعلقة بحقوق الإنسان على الآخرين. ونتيجة لذلك، فإن عدد القرارات المتخذة دون توافق في الآراء يتزايد بشكل مطرد، كما أن الانقسام بين الدول آخذ في الازدياد. وأردف قائلا إن القرارات التي تتخذها مجموعة صغيرة نسبيا من الدول بدون حوار أو اتفاق بين جميع الدول المعنية لا قيمة لها عمليا.

٢٤ - ومضى قائلا إنه رغم التوقعات، لم يصبح الاستعراض الدوري الشامل آلية تكفل النظر في مسائل حقوق الإنسان على قدم المساواة وبشكل يتسم بالموضوعية والحياد في جميع البلدان. واسترسل قائلا إن مجلس حقوق الإنسان أصبح ضحية للتسييس المتزايد، وليس ضحية لنجاحه، كما ادعى ذلك رئيسه. وأضاف أن هناك حاجة إلى إصلاح جدي حتى لا يتم تسييس عمله. وأردف قائلا إنه يتعين على الرئيس أن يكون فوق الشبهات من حيث سلوكه، وحياده وتطبيقه للنظام الداخلي للمجلس. واختتم حديثه قائلا إن بيلاروس تأمل أن يراعي الرئيس القادم تلك الشروط بشكل أكبر في عمله.

٢٥ - السيد اندونغ إيلا (مجلس حقوق الإنسان): قال إن مصداقية وأهمية مجلس حقوق الإنسان وآلياته راسختان تماما. وأضاف أنه يمكنه، بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان، أن يشهد أن المصاعب تنشأ عندما لا تتعاون وفود أو بلدان مع الآليات، وأن الإجراءات من ذلك القبيل تشكل في كثير من

الأحيان مصدرا للتوترات. وأردف قائلا إنه يجب على الدول الأعضاء أن تبذل جهودا للتعاون مع آليات المجلس، وتمكينها من العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية، والقيام بكل ما في وسعها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٢٦ - واسترسل قائلا إن المجلس يضطر أحيانا إلى اتخاذ إجراءات لمساعدة الأفراد. وأشار إلى أن في إحدى الحالات، كانت رئيسة منظمة غير حكومية تركز على حقوق الإنسان معرضة لخطر الاعتداء عليها لأن المسؤولين عن إنفاذ القوانين في بلدها أبلغوا بأن سيارتها تستخدم لنقل إرهابيين. وأوضح أن ذلك ليس سوى مثال واحد لما يعيشه المدافعون عن حقوق الإنسان، وأنه يتعين أخذ تلك الحالات مأخذ الجد. ومضى قائلا إن آلية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، والمجلس نفسه تساهم جميعها في مصداقية المجلس. واختتم حديثه قائلا إن كونه يطلب من اللجنة الثالثة الزيادة في ميزانية المجلس دليل على مصداقيته، حيث أن الحاجة إلى موارد إضافية هي نتيجة الطلبات المتزايدة على المجلس وآلياته.

٢٧ - السيد دروبنياك (كرواتيا): تكلم أيضا باسم سلوفينيا والنمسا، فقال إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاقية حقوق الطفل تقترب. ودعا إلى التصديق على الاتفاقية وعلى بروتوكولها الاختياري، وإلى تنفيذهما الفعال على الصعيد العالمي. ومضى قائلا إن بالنظر إلى تعرض الأطفال المثير للجزع لانتهاكات حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنه يجب على المجلس أن يتخذ موقفا حاسما من هذه المسألة. واسترسل قائلا إن الزيادة المطردة في حالات الزواج المبكر والقسري للأطفال، تستوجب ردا عاجلا وإجماعيا وقويا من المجتمع الدولي.

٢٨ - وأردف قائلا إنه يجب بذل مزيد من الجهود لتمكين النساء ودعم أدوارهن كقياديات وعناصر تغيير في مجتمعاتهن المحلية. وواصل حديثه قائلا إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يستحقان مكانا بارزا في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كهدف قائم بذاته، ومن خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني على حد سواء.

٢٩ - وأضاف أن الدول الثلاث ملتزمة بتعزيز واحترام حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وهي تدعو إلى الأخذ بمبدأ المساواة بين الجميع، وتؤمن إيمانا راسخا بالالتزام بحماية جميع المواطنين، بغض النظر عن ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. وفي هذا الصدد، فإنها تؤيد بقوة اتخاذ مجلس حقوق الإنسان مؤخرا للقرار ٣٢/٧ المتعلق بحقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية.

٣٠ - ومضى قائلا إن سلوفينيا وكرواتيا والنمسا تدين بالكامل جميع أعمال الانتقام والتخويف والعنف ضد من هم في طليعة حماية حقوق الإنسان، مثل الناشطين في مجال حقوق الإنسان، والدعاة، والصحفيين. واسترسل قائلا إن من واجب الحكومات الديمقراطية دعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتهيئة بيئة آمنة ومؤاتية لعملهم. وواصل حديثه قائلا إنه يحق للجهات الفاعلة من المجتمع المدني التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير. وفي ضوء ذلك، فإن سلوفينيا وكرواتيا والنمسا تدعو إلى حماية الفضاء الذي يعمل فيه هؤلاء الأشخاص وتثني على المجلس لاتخاذه قرارات هامة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والاحتجاجات السلمية.

٣١ - وأضاف أن المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن يتبعها التنفيذ الفعال للتوصيات المقدمة. وفي هذا الصدد، فإن سلوفينيا وكرواتيا والنمسا تؤيد بالكامل

الممارسة المتمثلة في تقديم تقارير منتصف المدة، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. واختتم حديثه قائلا إنه ينبغي دعم دور المجلس في التصدي لتصاعد النزاعات، والأزمات الإنسانية والانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، وإن قدرته على عقد الدورات الاستثنائية تتسم بأهمية خاصة.

٣٢ - السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه سجل تحسن ملحوظ في عمل مجلس حقوق الإنسان خلال السنوات الخمس الماضية. واستدركت قائلة إن الولايات المتحدة ما زالت تشعر بالقلق إزاء التركيز القصير النظر على إسرائيل.

٣٣ - وأضافت أن الولايات المتحدة ممتنة لأوروغواي والبرازيل وشيلي وكولومبيا لعرض قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٢٧ المتعلق بحقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية. وأردفت قائلة إنه في حين يدعي بعض الدول أن العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ليسا من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن الدعم المتزايد في الأمم المتحدة لذلك الموضوع يؤكد أنه جزء أساسي من العمل على حماية حقوق الإنسان للجميع وتعزيزها.

٣٤ - وبالمثل، فإن الولايات المتحدة ترحب بالعمل الهام المتعلق بالحيز المتاح للمجتمع المدني والمشاركة السياسية. واسترسلت قائلة إن بلدها يدعو الهيئة إلى أن تختتم استعراضها لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤، حتى يتسنى تعيين جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأعمال الانتقامية. وأعربت عن ارتياح بلدها لبدء المجلس لتحقيق تجريه المفوضية في سري لانكا ولعقد الدورة الاستثنائية المعنية بحالة حقوق الإنسان في العراق. وهو يؤيد بقوة استمرار المجلس في الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان وحالات حقوق الإنسان في إريتريا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبورما، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وغيرها. وهو يلاحظ أهمية استمرار التعاون مع أوكرانيا، والصومال، واليمن وغيرها من الدول.

٣٥ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة تأسف شديد الأسف لإنشاء لجنة تحقيق جديدة في الأراضي الفلسطينية حتى قبل أن يبدأ المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ عمله، مما يعكس استمرار التحيز ضد إسرائيل، الدولة التي تخضع للفحص الدقيق من قبل المجلس أكثر من أي دولة أخرى. وقالت إنه ينبغي معالجة الحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية في إطار بند عام من جدول الأعمال وليس في إطار بند محدد. وواصلت حديثها قائلة إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق أيضا إزاء بدء العملية الحكومية الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مما يهدد بتحويل الانظار أو التراجع عن كل العمل الممتاز المضطلع به في وضع وتنفيذ المبادئ الطوعية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واختتمت حديثها بالإعراب عن قلق الولايات المتحدة من إنشاء المجلس لمنصب مقرر خاص جديد معني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في ما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان، حيث أن مسألة الجزاءات أمر من اختصاص مجلس الأمن لا مجلس حقوق الإنسان.

٣٦ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن بلده يثني على الجهود التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان في حماية حقوق الفئات الضعيفة، وتعزيز الحق في التنمية ومكافحة العنصرية والعنف والإفلات من العقاب. واستدرك قائلا إن إثقال جدول أعمال المجلس بالبنود يؤدي إلى التناقص المستمر للوقت المخصص لمناقشة مختلف البنود، وعدم كفاية المشاورات المتعلقة بمشاريع القرارات، وانخفاض الفعالية في

عمل المجلس. وأضاف أن بعض البلدان يصر على التشهير والفضح، والكيل بمكيالين، والانتقائية، والدفع إلى اعتماد القرارات. ومضى قائلا إن مختلف فئات حقوق الإنسان لا تحظى بنفس القدر من الاهتمام، حيث يفرض بعض البلدان قيمه الوطنية على الآخرين، ويركز فقط على تعزيز الحقوق المدنية والسياسية، في حين يهمل بل يعارض علنا أي إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وأردف قائلا إن بعض المنظمات غير الحكومية يسيئ استعمال مركزه الاستشاري وينتهك سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

٣٧ - وواصل حديثه قائلا إن الصين تأمل أن يولي المجلس الاهتمام لهذه المشاكل، وأن يتصرف ضمن حدود ولايته، وأن يتقيد بمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية، وأن يحسّن أساليب عمله، وأن يضمن احترام الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية لجميع البلدان والمناطق، وأن يولي نفس القدر من الأهمية لمختلف فئات حقوق الإنسان، وأن يوفر منبرا للحوار البناء والتعاون في مجال حقوق الإنسان. واختتم حديثه قائلا إن الصين مستعدة للانضمام إلى الآخرين في العمل بلا كلل في سبيل بلوغ ذلك الهدف.

٣٨ - السيدة هاروكي (اليابان): قالت إن الولايات ولجان التحقيق الخاصة ببلدان محددة أدوات لا غنى عنها للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان بطريقة قوية وفي الوقت المناسب. وأضافت أن بلدها يقدّر الاسهامات المتواصلة التي يقدمها العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في مختلف بلدان العالم. وأردفت قائلة إن اليابان وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وستواصل التعاون الكامل معهم. ومضت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل يؤدي دورا يقوم على التعاضد في ما يتعلق بالإجراءات الخاصة.

٣٩ - واسترسلت قائلة إن قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٢٧، المتعلق بالحيز الخاص بالمجتمع المدني، الذي رعته أيرلندا وتونس، وسيراليون، وشيلي، واليابان، واعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، يقر بأهمية دور المجتمع المدني في معالجة المسائل الهامة، ومنها تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وواصلت حديثها قائلة إن اليابان تتطلع إلى تعميق المناقشة حول هذا الموضوع على أساس التوصيات العملية المقرر أن يعدها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ويقدمها إلى المجلس وفقا للقرار.

٤٠ - وأضافت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على منع الأعمال الانتقامية ضد الأفراد والمنظمات التي تتعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها. وأردفت قائلة إن اليابان تؤيد بقوة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ واسترسلت قائلة إنه يجب أن تكون للمجلس ميزانية كافية لإنجاز ولاياته، وينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء الإجراءات الخاصة والأفرقة العاملة. واختتمت حديثها قائلة إن من الضروري أيضا تعزيز فعالية المجلس وكفاءته بوجه عام، ومنع ازدواجية الولايات.

٤١ - السيدة أبينيانت (تايلند): قالت إن وفد بلدها يشعر بالارتياح لملاحظة أن قرارات المجلس لعام ٢٠١٤ تغطي نطاقا واسعا من المسائل. وأضافت أن تايلند ما فتئت تؤكد على أهمية المساعدة التقنية وبناء القدرات في سد الفجوة التي لا تزال قائمة بين الدول، كما ينعكس ذلك بوضوح في القرار السنوي المتعلق بتعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان. وأردفت قائلة إنه طلب من المفوضية، في قرار هذه السنة، أن تعد تقريرا عن التعاون

التقني من أجل دعم التنمية التشاركية الشاملة للجميع على الصعيد الوطني، لتكون أساسا لإجراء حلقة نقاش مواضيعية.

٤٢ - واسترسلت قائلة إن تايلند نظمت، في دورة المجلس السادسة والعشرين، حلقة نقاش مواضيعية لتبادل الخبرات حول ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي على السواء. وأشارت إلى أن حلقة النقاش في الدورة السابعة والعشرين ركزت على تحديد المشاكل والممارسات الجيدة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في حالات ما قبل الكوارث وما بعدها.

٤٣ - ومضت قائلة إن المجلس مثمر جدا في معالجة مسائل حقوق الإنسان والنهوض بها، إلا أن حجم عمله أصبح يشكل تحديا، انجر عنه انخفاض مستوى المشاركة في العديد من الأنشطة خلال آخر دورات المجلس. واختتمت حديثها قائلة إنه يتعين بالتالي زيادة تبسيط برنامج عمل كل دورة من أجل إتاحة المزيد من الوقت لمناقشة القضايا الأساسية والمزيد من الفرص للمشاركة في مختلف الأنشطة.

٤٤ - السيد غيلريمي دي أغوبار باتريوتا (البرازيل): قال إن منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، جرى الاتفاق على أن هناك طيفا وحيدا لحقوق الإنسان - من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الحقوق السياسية والمدنية. لذا، من المثير للدهشة أن يدعى، عاما بعد عام، إلى التصويت على القرارات المتعلقة بالحق في التنمية في كل من جنيف ونيويورك.

٤٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يشارك بنشاط في المفاوضات حول قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٠/٢٧ المتعلق بأنشطة ''الصناديق الانتهازية''، فهو يشاطر الرأي القائل إن الحد من أعباء الديون وزيادة القدرات المالية يسهمان في تهيئة الظروف اللازمة لإعمال حقوق الإنسان. ومضى قائلا إن المجتمع الدولي بحاجة إلى معالجة أوجه عدم اليقين المالي والقانوني والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي قد تنشأ عن عدم وجود آليات يمكن التنبؤ بها لإعادة هيكلة الديون.

٤٦ - وأضاف أن البرازيل تعلق أهمية كبيرة على العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وتؤمن بأن برنامج الأنشطة سيكون مفيدا في التوعية ومكافحة التحيز والتعصب والعنصرية. واسترسل قائلا إن البرازيل تعمل بكد من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وقوي يمكن أن يشكل خارطة طريق لجهود دولية متضافرة من أجل تعزيز المساواة بين الأعراق في جميع أنحاء العالم. وواصل حديثه قائلا إن البرازيل تؤيد أيضا حقوق الشعوب الأصلية في مختلف محافل الأمم المتحدة. وقال إنها تشارك بنشاط، في نيويورك، في المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي للشعوب الأصلية.

٤٧ - وأضاف أنه رغم مرور عقدين على إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإن المرأة لم تتمكن بعد، في أنحاء كثيرة من العالم، من ممارسة ''حقها في التصرف واتخاذ القرارات بكل حرِّية ومسؤولية في المسائل المتعلقة بحياتها الجنسية، بما في ذلك مسائل الصحة الجنسية والإنجابية''. وأردف قائلا إن تساوي فرص الوصول إلى سوق العمل شرط مسبق لتعزيز المساواة بين الجنسين وتشجيع اتباع سياسة فعالة من أجل القضاء على الفقر المدقع.

٤٨ - وأشار إلى أن البرازيل شاركت، مع أوروغواي وشيلي وكولومبيا، في رعاية قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٢/٢٧ المتعلق بحقوق الإنسان والميل الجنسي والهوية الجنسانية، الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء أعمال العنف والتمييز المرتكبة في جميع مناطق العالم ضد أفراد بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية، واسترسل قائلا إن مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة، فقد

حان الوقت للاعتراف بأنه ''توجد في النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة أشكال مختلفة للأسرة''.

٤٩ - ومضى قائلا إن البرازيل جزء من المجموعة الأساسية التي قدمت قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٧ المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل الأولمبي الأعلى، الذي يُسلم بإمكانات الرياضة كلغة عالمية تسهم في تثقيف الناس بقيم الاحترام والتنوع، والتسامح والإنصاف وكأداة لمكافحة جميع أشكال التمييز ولتعزيز الإدماج الاجتماعي للجميع. وواصل حديثه قائلا إن حكومة بلده، بوصفها مضيفة ألعاب السكان الأصليين العالمية الأولى في عام ٢٠١٥، والألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في عام ٢٠١٦، تؤمن إيمانا راسخا بما تتيحه الرياضة من إمكانيات للإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.

٥٠ - وقال إن البرازيل افتتحت، مع ألمانيا، مناقشة في الأمم المتحدة توجد حاجة ماسة إليها بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي. وأضاف أن القرار المقدم في الدورة الحالية يدمج احترام مبادئ القانون الدولي، ويشجع مجلس حقوق الإنسان على النظر في إمكانية إنشاء إجراء خاص بشأن هذا الموضوع.

٥١ - وأردف قائلا إن البرازيل تشجع بقوة السلطات الإسرائيلية على تيسير زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار في ختام حديثه إلى أن الاستعراض الدوري الشامل يعزز النظام الدولي لحقوق الإنسان، حيث انه غير انتقائي ويتسم بالعالمية. وقال إن في عالم مثالي، يشارك في العملية عدد أكبر من البلدان، ويكون هناك عدد أقل من القرارات الخاصة ببلدان محددة، التي تهدف إلى تعزيز خطط ومصالح محددة.

٥٢ - تولى السيد ديفيس (جامايكا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥٣ - السيدة غاي (السنغال): قالت إنه يجب، من أجل مواجهة تحديات النزاعات المسلحة، والفقر، والأزمة الاقتصادية والمالية، وعدم كفاية موارد الميزانية، تعزيز التعاون الدولي عن طريق مفوضية حقوق الإنسان والآليات الدولية الأخرى بهدف كفالة الإعمال الكامل لحقوق الإنسان. وأضافت أن من الضروري، من أجل القيام بذلك، تفادي اللجوء إلى المقايضة في الميزانية، التي تضعف النظام الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأردفت قائلة إن من شأن تمويل مفوضية حقوق الإنسان عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة أن يعزز التقدم الكبير الذي أحرزه الاستعراض الدوري الشامل من خلال نهجه الكلي الذي تؤيده أغلبية الدول الأعضاء. ومضت قائلة إن الاستعراض الدوري الشامل هو إحدى الركائز الأساسية للمبدأ المزدوج المتمثل في العالمية وعدم الانتقائية، حيث يكفل المعاملة المتساوية لحقوق الإنسان. واسترسلت قائلة إن عمليات التبادل المثمرة بين وفد بلدها والمجلس أثناء الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل أكدت التزام بلدها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٥٤ - ومضت قائلة إن الأسرة وسيلة أساسية لتحسين تعليم الأطفال وصحتهم وقبل كل شيء تعزيز تمكين المرأة. وعلى هذا الأساس، من المهم زيادة الجهود الدولية الرامية إلى كفالة قدر أكبر من الحماية للأسرة، وبخاصة في مواجهة النزاعات المسلحة والفقر. وأشارت إلى اجتماع المائدة المستديرة المتعلق بحماية الأسرة الذي عقد عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٢٦، فأعربت عن الأمل في أن تشكل استنتاجاته الأساس للتوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن

مسؤولية الدول عن الاحترام الكامل للأحكام الدولية ذات الصلة بالموضوع.

٥٥ - وواصلت حديثها قائلة إن السنغال أكدت من جديد، قبل بدء العقد الدولي للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، دعمها للحقوق الأساسية لهؤلاء الأشخاص الذي ذهبوا طيلة قرون ضحايا لأسوأ أشكال الرق والعنصرية والتمييز العنصري. وأضافت أن العقد يشكل فرصة بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يوحّد الجهود من أجل تشجيع إمكانية وصول الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي إلى العدالة والتعليم، والصحة، والعمل اللائق، ويضمن مشاركتهم الكاملة في عمليات صنع القرار.

٥٦ - وأردفت قائلة إن النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان يذكّر بالحاجة الماسة إلى تعزيز الدعوة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية. واختتمت حديثها قائلة إن السنغال ستواصل بلا كلل، مع جهات معنية أخرى، جهودها الرامية إلى جعل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في صميم شواغل المجتمع الدولي.

٥٧ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) قال إن مجلس حقوق الإنسان يؤدي دورا هاما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم عن طريق آلياته، وبخاصة الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف انه ينبغي للمجلس أن يتمسك بمبادئ الحياد، والموضوعية، وعدم الانتقائية، وعدم التمييز، وتجنب إزدواجية المعايير، وعدم التسييس.

٥٨ - وأردف قائلا إن بلده يؤيد تماما ٧١ توصية من التوصيات التي قدمها الفريق العامل المعني بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ويؤيد جزئيا ١٥ توصية أخرى. واسترسل قائلا إن الوزارات والوكالات المعنية ستدمج في أدوار كل منها وفي مهامه ما يتصل بها من تلك التوصيات، وذلك من أجل تنفيذها. ومضى قائلا إن التوعية بالاستعراض الدوري الشامل وتعميم توصياته تنظمهما على الصعيدين المركزي والمحلي وزارة الخارجية.

٥٩ - وأشارت إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صدقت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ٢٠١٢ وهي حاليا بصدد دراسة محتويات اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان، وتعميمها.

٦٠ - وواصلت حديثها قائلة إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصدد إعداد الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وقد قدمت تقريرها الوطني إلى الفريق العامل. وستواصل تعزيز المبادئ العالمية لحقوق الإنسان وحمايتها، والمساهمة في تحقيق فعاليتها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. واختتمت حديثها قائلة، في هذا الصدد، إن جمهورية لاو قررت للمرة الأولى أن تقدم ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، بهدف المساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إعمال صكوك حقوق الإنسان.

٦١ - السيدة تشولي (جنوب أفريقيا): قالت إن بلدها يؤيد تماما ولاية مجلس حقوق الإنسان، ولكنه يشعر بالقلق إزاء استمرار المجلس في اعتماد مجموعة كبيرة من القرارات في كل دورة، بعضها يتصل بعمل هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأضافت أن هناك خطر ''زحف الولايات'' والازدواجية الزائدة في أعمال المجلس. وأوضحت أن حجم عمله يتجاوز بكثير الموارد المتاحة لتنفيذ القرارات على نحو فعال. وأردفت قائلة إن الأهم من ذلك هو أنه قد يكون

لذلك أثر سلبي على النوعية الفنية للحوارات التفاعلية بين الدول والإجراءات الخاصة للمجلس وآلياته.

٦٢ - ومضت قائلة إن المجلس يعتمد بصورة متزايدة على الموارد الخارجة عن الميزانية، التي ما زالت مخصصة، إلى حد كبير. وواصلت حديثها قائلة إن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء المحاولات الرامية إلى استعمال المفوضية كمنظمة تحركها الجهات المانحة، مما يحد من استقلال المفوض السامي في تحديد أولويات المفوضية. ومضت قائلة إنه ينبغي أن تكون المفوضية قادرة على أن تقدم المزيد في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، والقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتعزيز التسامح الثقافي والديني. واسترسلت قائلة إن الأنشطة المتزايدة باستمرار التي كلفت بها المفوضية والتي تتجاوز حدود ولايتها لا تزال تشكل مجالا آخر للقلق.

٦٣ - وأضافت أن التقرير يغطي العديد من القرارات التي تشير إلى مفهوم نهج قائم على حقوق الإنسان، وهو مفهوم لا يزال غير واضح لوفد بلدها و لم يجر التفاوض عليه واعتماده على الصعيد العالمي. ولذلك فإن جنوب أفريقيا ما زالت تدعو إلى اتباع نهج يقوم على الحق في التنمية، ولا تؤيد ما يسمى بالنهج القائم على حقوق الإنسان، لأن من شأن ذلك أن يقوض الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وأردفت قائلة إن جنوب افريقيا ليست في وضع يسمح لها بتأييد مفاهيم غير معرفة يجري اللجوء إليها في كثير من الأحيان كشروط للمساعدة الإنمائية والتعاون.

٦٤ - وواصلت حديثها قائلة إن جنوب أفريقيا تشعر ببالغ القلق إزاء بعض القرارات الواردة في التقرير، والتي عممت قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/٢٤ في تحد تام للجمعية العامة. وأوضحت أن الجمعية العامة أجلت القرار ٢٤/٢٤ لإجراء المزيد من المشاورات، لأن مقدمي القرار سعوا إلى منح المجلس سلطات تتجاوز ولايته بكثير، الأمر الذي يقوض أيضا جهود الأمين العام المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة. وأشارت في هذا السياق، إلى أن جنوب أفريقيا لا تتسامح مع الأعمال الانتقامية أو تدعمها بأي شكل من الأشكال. ومضت قائلة إن نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يجب أن يطور فهما مشتركا وتعاريف متفقا عليها عالميا لمفهوم الأعمال الانتقامية. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي، بعد بدء المشاورات، التعامل مع مسألة الأعمال الانتقامية بصورة شاملة من أجل التصدي للأعمال الانتقامية اليومية المتعرض لها في ما يتصل بآليات الإجراءات الخاصة للمجلس.

٦٥ - السيدة نونيس (كوبا): قالت إنه ينبغي إنقاذ مجلس حقوق الإنسان من الانتقائية والمناورات السياسية التي تظهر بوضوح في عدة قرارات خاصة ببلدان محددة، اعتمدت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأضافت أنه بدلا من تدعيم عملية الاستعراض الدوري الشامل القائمة على التعاون، فإن الأولوية تمنح للمواجهة والإكراه. وعلاوة على ذلك، تبذل محاولات لوصم بلدان نامية دون منحها فرصة الدفاع عن نفسها، ولفرض تدابير عقابية دون التثبت من الحقائق على أرض الواقع. وأردفت قائلة إن من غير المقبول أن يسعى مقدمو قرار ما اعتمده المجلس، بالتلاعب بالإجراءات واختلاق الذرائع، إلى فرض عقوبات وإحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن، حيث تتمتع الدول القوية بالإفلات التام من العقاب. واختتمت حديثها قائلة إن كوبا لن تكون متواطئة في ممارسة تمثل تهديدا للحقوق الأساسية وللبلدان النامية.

٦٦ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إن وفد بلده يأمل أن يقوم مجلس حقوق الإنسان بالتوعية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يكون شريكا في التنفيذ نظرا للدور الهام الذي تؤديه التنمية في تحسين حماية جميع الحقوق. وأضاف أن باكستان تؤيد منح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس القدر من الأولوية الذي يمنح للحقوق المدنية والسياسية.

٦٧ - وأردف قائلا إن المجلس أثار، في قراره ٢٢/٢٥، مخاوف حول استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار. وأشار إلى أن باكستان تدعو إلى الوقف الفوري لجميع هجمات الطائرات بلا طيار، التي لها أثر مدمر على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. واسترسل قائلا إن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأمين العام شددا مرارا وتكرارا على أن هجمات الطائرات بلا طيار يجب أن تمتثل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تتم في إطار المساءلة والشفافية. ومضى قائلا إن هجمات الطائرات بلا طيار في باكستان لا تنتهك سيادة البلد ومبادئ الحيطة، والتمييز والتناسب فحسب، بل إنها تدفع المزيد من الأشخاص إلى التطرف وتؤدي إلى نتائج عكسية في مكافحة الإرهاب والتطرف على الأمد الطويل. وعلاوة على ذلك، فإن استخدامها غير مبرر على الإطلاق في ضوء عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها باكستان حاليا داخل حدودها.

٦٨ - وواصل حديثه قائلا إن في ضوء التزام المجلس بتنفيذ قراراته بأمانة وبدون انتقاء، فإنه يتعين عليه متابعة إعمال قراراته، بما في ذلك القرارات المتعلقة بحماية حقوق الشعب الفلسطيني، كما يجب أن يكفل تمكين لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة لعام ٢٠١٤ من القيام بعملها. وأضاف أن المجلس تناول الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام ويتعين عليه الآن أن ينسق الجهود مع الهيئات الأخرى لحماية المدنيين. واختتم حديثه قائلا إن بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها المجلس تشكل خطوة هامة أولى في ذلك الاتجاه.

٦٩ - السيد مطر (مصر): قال إن اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٨١/٦٥، الذي أكد من جديد مركز مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية للجمعية العامة، قوض بلا شك الهدف الرئيسي للمجلس، وهو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أن التقرير السنوي للمجلس يبين أنه يضطلع بدور هام في بناء القدرات ورصد حقوق الإنسان وفي تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة التمييز والتعصب، وكذلك في حماية حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة. واستدرك قائلا إن على الرغم من الجهود التي يبذلها المجلس لتعزيز الشفافية والتفاهم وتجنب المواجهة، فقد شاب عمله نفس التسييس، والانتقائية وازدواجية المعايير التي أعاقت عمل سلفه، لجنة حقوق الإنسان. وأردف قائلا إنه يجب أن يتصدى المجتمع الدولي لتسييس قرارات المجلس ولجميع المحاولات الرامية إلى استخدام المجلس لإضفاء الشرعية على تدخل مجلس الأمن في مسائل حقوق الإنسان. واسترسل قائلا إنه يجب أيضا مكافحة أي محاولة لتجاهل تنوع قيم الدول الأعضاء تجاهلا تاما، والترويج لمفاهيم خلافية مثل المفاهيم المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية، التي ليست قائمة على توافق الآراء الدولي وليس لها أي أساس في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومضى قائلا إنه يجب ألا يسمح لمجلس حقوق الإنسان بأن يصبح الأداة السياسية لقلّة.

٧٠ - واختتم حديثه قائلا إن مصر تؤكد من جديد التزامها بدعم عمل المجلس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع البلدان من خلال الاستعراض الدوري الشامل،

وتشجع جميع الدول على العمل بشكل بناء مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين يتعين عليهم مع ذلك التقيد التام بولاياتهم وبمدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان.

٧١ - السيد هويم (النرويج) قال إن النرويج تفاوضت في عام ٢٠١٤ بشأن تمديد ولايتي كل من المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية. وأضاف أن الفريق العامل تناول أيضا مسائل هامة مثل سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول أو الأعمال التجارية. وأردف قائلا إن النرويج تشعر بالارتياح لأن عدة قرارات أخرى تضمنت أيضا عبارات عن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإدانة الأعمال الانتقامية، وإتاحة حيز للمجتمع المدني. وأعرب عن أسفه لأن تلك القرارات لم تترجم إلى تحسينات في الميدان. ومضى قائلا إن التهديدات والاعتداءات وأعمال الترويع ما زالت ترتكب ضد العديد ممن يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن النرويج تدعو إلى رد فعل أقوى من جانب المجتمع الدولي، وإلى الإسراع بتنفيذ قرار المجلس ٢٤/٢٤ المتعلق بالأعمال الانتقامية.

٧٢ - واسترسل قائلا إن وفد بلده سعيد جدا لأن المجلس اتخذ، في عام ٢٠١٤، بأغلبية كبيرة، قرارا يتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية (القرار ٣٢/٢٧). وفي نفس الوقت، حافظ الاستعراض الدوري الشامل على معدل المشاركة فيه البالغ ١٠٠ في المائة. وواصل حديثه قائلا إن المجلس أظهر أيضا أنه لا يتردد عند الحاجة في معالجة الأوضاع الخطيرة لحقوق الإنسان. وأضاف أن الإجراءات شملت مبادرة بإنشاء لجنة التحقيق المعنية بإريتريا، وجهدا أقاليميا من أجل قيام المفوضية بتحقيق في سري لانكا، وثلاث دورات استثنائية. وأردف قائلا إن الطلب المطرد من الدول على القرارات المتعلقة ببلدان محددة، والمبادرات المتعلقة بأوضاعها الذاتية لشاهد على سمعة المجلس الايجابية المتزايدة، وقدرته على دعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

٧٣ - واسترسل قائلا إن وفد بلده يساوره القلق إزاء تزايد حجم عمل المجلس، والنقص المزمن في تمويل ركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ومضى قائلا إن للدول الأعضاء مسؤولية ضمان أن تكون مفوضية حقوق الإنسان قادرة على الاضطلاع بولاياتها في ضوء تزايد الطلبات. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده يشعر بخيبة الأمل أيضا لأن القرار المتعلق بتقرير المجلس ظل يقدم إلى اللجنة الثالثة، في حين أن الجمعية العامة هي التي ينبغي، وفقا لقرارها ٢٨١/٦٥، أن تتخذ إجراء بشأن التقرير، وليس اللجنة الثالثة.

٧٤ - السيد زكريا (السودان): قال إن السودان صدقت على عدة صكوك لحقوق الإنسان وهي فخورة بالعمل مع جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما مجلس حقوق الإنسان. وأضاف أن وفد بلده يدعو جميع الجهات المعنية إلى احترام التزاماتها المتعلقة بالتعاون التقني وبناء القدرات. وأردف قائلا إن حكومة السودان ترحب بتعيين الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وتتعهد بتقديم دعمها الكامل له وتعاونها التام معه.

٧٥ - وأردف قائلا إن السودان قد عزز إطاره المؤسسي والقانوني لحماية حقوق الإنسان. وله لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تعمل وفقا لمبادئ باريس، وقد سن تشريعات لحماية القصّر، بوسائل منها حظر تجنيدهم في القوات المسلحة، ولحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. ومضى قائلا إن المحكمة التي أنشئت في عام ٢٠١١ للتحقيق في الجرائم المرتكبة في

دارفور تستمع إلى الشكاوى بانتظام. وأشار إلى انه أنشئت وحدات خاصة لحماية الأطفال ومكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات. واسترسل قائلا إنه جرى سن القانون الجديد لمكافحة الاتجار بالبشر، وإن الحكومة استضافت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ مؤتمرا إقليميا عن الاتجار بالأشخاص في القرن الأفريقي شهد حضورا كبيرا. وأردف قائلا إن من المتوقع أيضا أن يكون لمبادرة الحوار الوطني التي اتخذها الرئيس أثر إيجابي على حقوق الإنسان في البلد.

٧٦ - وواصل حديثه قائلا إنه ينبغي أن تلقى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به الحقوق المدنية والسياسية، كما يجب أن تعالج مسائل حقوق الإنسان دون تسييس وعلى أساس التعاون البناء. ومضى قائلا إن الأسرة هي نواة المجتمع، وإن أي محاولات لإدخال مفاهيم جنسية جديدة، في تجاهل تام للحقوق الدينية والثقافية وللتقاليد والعادات في الكثير من بلدان العالم يجب أن ترفض. واسترسل قائلا إن جميع البلدان تواجه تحديات في مجال حقوق الإنسان ينبغي التصدي لها بالتعاون بين مجلس حقوق الإنسان، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، والبلدان ذاتها. وأضاف أنه لا يحق لأي بلد أن ينصب نفسه قاضيا لبلد آخر. واختتم حديثه قائلا إن اعتماد نهج شامل لمساعدة البلدان النامية على تحسين حمايتها لحقوق الإنسان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تخفيف عبء الديون، وإنهاء الجزاءات الانفرادية، واتخاذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٧٧ - السيد عمادي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يثمن عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها آلية للنظر في أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وأضاف أن الخطوات العملية التي اتخذها الحكومة الإيرانية بالتعاون مع المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بشكل مستمر مبينة في التقرير الوطني الذي قدم لعملية الاستعراض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهي لا تشمل تشريعات وآليات جديدة فحسب، بل أيضا التدريب المقدم في مجال حقوق الإنسان للجهاز القضائي والشرطة وضباط السجون والأسر والموظفين المدنيين.

٧٨ - وأعرب عن أسفه لأن بعض البلدان يحرص على تسييس مسألة حقوق الإنسان وعلى التمادي في الممارسة المؤدية إلى نتائج عكسية والمتمثلة في تقديم قرارات خاصة ببلدان محددة، تكون دوافعها سياسية، وغض الطرف في الوقت ذاته عن مشاكل حقوق الإنسان الخاصة بها. وأردف قائلا إن وفد بلده يرفض بشدة تلك الأعمال ذات النوايا السيئة، التي تقوض آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بجعلها محفلا للمناورات السياسية. ولذلك فإن جمهورية إيران الإسلامية تنأى بنفسها عن الجزء من تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/69/53) الذي يتضمن ما يسمى بالقرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ومضى قائلا إنه نظرا لالتزام المجلس بالتقيد بمبادئ النزاهة والحياد وعدم الانتقائية والاحترام المتبادل للقيم والتقاليد والثقافات المختلفة، والامتناع عن فرض أسلوب حياة ومفاهيم على الآخرين لا تحظى بتوافق للآراء، فإنه ليس بمقدور جمهورية إيران الإسلامية أن تقبل أيضا القرار المتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسانية الذي اتخذ بأغلبية الأصوات في الدورة السابعة والعشرين للمجلس. واستدرك قائلا إن وفد بلده يتطلع، في الوقت نفسه، إلى تنفيذ القرارات التي قامت جمهورية إيران الإسلامية بتنسيقها بوصفها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

٧٩ - واختتم حديثه قائلا إن الحكومة الإيرانية ترحب بعقد الدورتين الاستثنائيتين الحادية والعشرين والثانية

والعشرين للمجلس. فقد رد المجلس، في دورته الاستثنائية الحادية والعشرين، على الفظائع المرتكبة ضد الفلسطينيين الأبرياء في غزة من قبل قوة الاحتلال الإسرائيلية وأرسل لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في تلك الجرائم. وبعث المجلس، في دورته الاستثنائية الثانية والعشرين، برسالة واضحة ضد التطرف العنيف الذي يجسد معظمه حاليا ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام.

٨٠ - السيد نتواغاي (بوتسوانا): قال إن بوتسوانا تشيد بعمل مجلس حقوق الإنسان، لا سيما في ضوء القيود التي يواجهها في ما يتعلق بالميزانية والموارد. وأردف قائلا إن وفد بلده، مع اقتناعه بوجوب تغطية أنشطة المجلس من الميزانية العادية، فهو يحث المفوضية على تبسيط عملياته. ومضى قائلا إن بعض القرارات الواردة في تقرير المجلس أنشأت ولايات جديدة تتداخل مع ولايات آليات قائمة، مما يؤدى إلى فقدان ظاهر للتركيز والكفاءة. واسترسل قائلا إن بوتسوانا تؤيد بقوة عمل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ولكن يمكن التشديد، دون خوف من المبالغة، على الحاجة المستعجلة إلى ترشيد مهامهم وأدوارهم.

٨١ - وواصل حديثه قائلا إن بوتسوانا تكرر مجددا تأكيد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وعمل هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأوضح أن بوتسوانا، بوصفها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، تواصل المشاركة بنشاط في مداولاته. وقال إن حكومة بلده تواصل أيضا تنفيذ التوصيات المقدمة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بها. واستدرك قائلا إن بوتسوانا، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، ولا سيما في العالم النامي، لا تزال في حاجة كبيرة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحقيق خطوات كبيرة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٨٢ - السيد مازيكس (لاتفيا): قال إن أهم دور لمجلس حقوق الإنسان هو حماية حقوق الإنسان ورصدها، وإن العمل الذي يضطلع به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أساسي حقا لأداء هذا الدور. وأضاف أن لاتفيا تشجع بنشاط جميع البلدان على إصدار دعوة دائمة لجميع أولئك المكلفين بولايات، وهي تشعر بالارتياح لأن عدد البلدان التي قامت بذلك تضاعف مرتين تقريبا. وأردف قائلا إن لاتفيا تشجع أيضا جميع البلدان على زيادة الجهود الرامية إلى الحفاظ على فعالية عملية الاستعراض الدوري الشامل. وفي غضون ذلك، فإنه يتعين معالجة مسألة إثقال كاهل المجلس، كما أن أساليب عمله بحاجة إلى التحسين. واسترسل قائلا إن من الهام للغاية بالنسبة للمجلس أن يظل قادرا على التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وتحدياتها بشكل فعال وفي الوقت المناسب، وعلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات حيثما توجد أمس الحاجة إلى ذلك.

٨٣ - ومضى قائلا إن لاتفيا تعير أهمية خاصة لتعزيز المبدأ الأساسي المتمثل في عالمية حقوق الإنسان ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وواصل حديثه قائلا إن زيادة فرض القيود على المجتمع المدني تشكل مصدر قلق كبير، وإن وفد بلده يدين الأعمال الانتقامية وأعمال الترويع المرتكبة ضد المتعاونين مع الآليات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، من الأشخاص والجماعات. ويجب التحقيق في تلك الأعمال.

٨٤ - وأشار إلى أن لاتفيا ملتزمة بتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والاحترام العام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم. وأوضح أن لاتفيا، وقد مرت هي ذاتها بعملية انتقال ديمقراطي بعد استعادة استقلالها، توفر الآن الخبرة والمساعدة التقنية في مجال العدالة، وتسهم في بناء المؤسسات ودعم الإصلاحات التشريعية في بلدان أخرى.

وأضاف أن لاتفيا ستواصل بنشاط تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الدولي وعن طريق سياساتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي. واختتم حديثه قائلا إن وفد بلده، وهو يرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٦، الذي اتخذ في حزيران/يونيه ٢٠١٤، والذي أكد مجددا المبدأ القائل إن الحقوق التي تنطبق خارج الإنترنت يجب أن تكفل أيضا وأن تحظى بالحماية على الإنترنت، يسعده أن يعلن أن لاتفيا ستستضيف في أيار/مايو ٢٠١٥ اليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي سيركز على حرية التعبير وحرية الصحافة، على شبكة الإنترنت وخارجها.

٨٥ - السيد وي سيوك — يون (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده يحيط علما مع التقدير باتخاذ المجلس لأكثر من ١٠٠ قرار في عام ٢٠١٤، ويوجه في نفس الوقت النظر إلى اتخاذ القرار ٣١/٢٧ المتعلق بالحيز المتاح للمجتمع المدني، للسنة الثانية على التوالي، حيث أنه يؤكد على الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضاف أنه ينبغي للمجلس أن يواصل إعطاء الأولوية للشواغل الأساسية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتركيز على كفالة فعاليته هو، في ضوء محدودية الموارد وقيود الميزانية.

٨٦ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للدور القيادي الذي يؤديه المجلس في معالجة أوضاع حقوق الإنسان القاسية في الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال لجنتي التحقيق التابعتين له واللتين تسهمان إسهاما كبيرا في توعية الدول بحالة حقوق الإنسان في ذينك البلدين. وأردف قائلا إن وفد بلده يأمل صادقا أن تنفذ توصيات لجنة التحقيق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإخلاص.

٨٧ - واسترسل قائلا إن الاستعراض الدوري الشامل عنصر حاسم في عمل المجلس، وإن من الضروري أن تترجم الدول التوصيات إلى إجراءات ملموسة. واختتم حديثه قائلا إن جمهورية كوريا تظل ملتزمة تماما بتعزيز جميع حقوق الإنسان وبحمايتها، وستواصل تعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي، ومع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٨٨ - السيد تسفاي (إريتريا): قال إنه يتعين أن يسترشد مجلس حقوق الإنسان بمبادئ الموضوعية والحياد وينبغي ألا يسمح بأن يستخدم من جانب أي بلد. وأضاف أنه يجب على المجلس أن يحذر القرارات ذات الدوافع السياسية كما يجب أن يحترم جميع الدول الأعضاء والمجلس مقولة إن ''الشخص بريء حتى تثبت إدانته'' ومضى قائلا إن السماح لتقارير من فرد أو فردين بتحديد مصير الملايين خطأ من الناحية الإجرائية، واستهزاء بالعدالة. واسترسل قائلا إنه ينبغي أن يستجوب المجلس بدقة الجهات المكلفة بولايات خاصة ببلدان محددة للتأكد من الوقائع. وواصل حديثه قائلا إنه يتعين على اللجنة الخامسة وعلى غيرها من هيئات الأمم المتحدة النظر في مسألة انتشار الولايات الخاصة ببلدان محددة حيث أن إنشاء منصب مقرر خاص ولجنة تحقيق لنفس المسألة ولنفس البلد، كما هو الشأن بالنسبة إلى إريتريا، هدر غير مبرر للوقت والموارد.

٨٩ - وأوضح أن إريتريا هدف للانتقاد بسبب موقعها الإستراتيجي للغاية وسياستها الخارجية الشديدة الاستقلالية. وأضاف أن تقرير مجلس حقوق الإنسان هاجم السياسة الاقتصادية للبلد، القائمة على السعي إلى تحقيق الاعتماد الذاتي. وأشار إلى أن الحكومة لا ترفض المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فهي تعتبرها عاملا حفازا. وأردف قائلا إن التقرير هاجم أيضا أنشطة البلد القائمة على المشاركة الشعبية في مجال الهياكل الأساسية والتشجير على أنها عمل قسري أو

سخرة، ودعا الحكومة إلى التخلي عن برنامجها للخدمة العسكرية الوطنية. وقال إن وفد بلده لا يؤيد بالمرة التقرير لأنه لا يعكس واقع الحالة في إريتريا. ومضى قائلا إن حكومة إريتريا سجلت إنجازات بارزة في مجال حقوق الإنسان، منها ما يتصل بحماية حقوق المرأة والحق في التعليم والحق في الصحة. وعلاوة على ذلك، فإن إريتريا هي البلد الأكثر مسالمة في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر. واختتم حديثه بالإشارة إلى أن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز يعترضان على اتخاذ قرارات خاصة ببلدان محددة.

٩٠ - السيدة آزيموفا (كازاخستان): قالت إن وفد بلدها يشارك بنشاط في دورات المجلس العامة والاستثنائية، وفي دورات الأفرقة العاملة، والمنتديات المتعلقة بكامل نطاق قضايا حقوق الإنسان، وكذلك في إعداد تقارير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وأوضحت أنه جرت حتى الآن دعوة ثمانية مقررين خاصين إلى بلدها، منهم خبيران دعيا للقيام بزيارة ثانية. وأضافت أن بلدها يؤيد التعاون الوثيق المنتظم الجاري حاليا مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٩١ - وأشارت إلى أن كازاخستان شاركت في الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وقبلت ١٤٣ توصية من التوصيات الـ ١٩٤ المقدمة. وأردفت قائلة إن كازاخستان تنفذ حاليا سياسة تستهدف إنجاز تلك التوصيات. وقد أنشأت آلية وطنية لمنع التعذيب واعتمدت عددا من الصكوك القانونية، بما في ذلك الإجراءات الجنائية الجديدة، وقانون إعمال العقوبات والقانون الجنائي. ومضت قائلة إنه أنشئت هيئة للاستشارة وتقديم المشورة تعمل كمنبر للحوار حول البعد الإنساني، يشارك فيها ممثلون عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية إلى جانب الهيئات الحكومية. وأوضحت أن الأولويات الرئيسية ينبغي أن تكون الامتثال للالتزامات وسيادة القانون.

٩٢ - واسترسلت قائلة إن إحدى الأولويات الإستراتيجية في عمل المجلس هي بناء ثقة الدول الأعضاء في أنشطته بإقامة حوار يقوم على المساواة، وإيجاد الحلول على أساس توافق الآراء، ومنع تسييس حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن أي مشاكل في هذا الصدد تتطلب حلا جماعيا وتعاونا فعليا. وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس وإجراءاته الخاصة لكفالة اتباع نهج محايد ومتوازن تجاه العمل مع الدول.

٩٣ - وقالت إن كازاخستان تشاطر غالبية الدول قلقها إزاء تزايد عدد القرارات التي يتخذها المجلس وتكرارها في قرارات الجمعية العامة. واختتمت حديثها قائلة إنه ينبغي اتباع نهج منسق ومتوازن تجاه حل مسألة إنشاء الولايات الجديدة، وإنه ينبغي أن تكون هناك متابعة في ما يتعلق بتطوير أساليب للتعاون والحوار بين الدول والجهات المكلفة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.